



---

# أثر تبني معايير المحاسبة الدولية على تحديد وعاء ضريبة الدخل في المملكة العربية السعودية

---

[Document subtitle]

د. عبدالله بن قاسم يماني

قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد والإدارة

جامعة الملك عبدالعزيز

## مستخلص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تبني المملكة العربية السعودية لمعايير المحاسبة الدولية على تحديد الوعاء الضريبي، وقد تم إجراء مقارنة بين ما ورد في معايير المحاسبة الدولية وما ورد في نظام ضريبة الدخل السعودي ولائحته التنفيذية حول البنود التي لها تأثير مباشر على تحديد هذا الوعاء، وتبين ان تحديد الوعاء الضريبي وفقا لنظام ضريبة الدخل السعودي كان أقل منه وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، كذلك تم إرسال استبيان إلى ثلاث فئات هم: أعضاء هيئة التدريس، والفاحصين الضريبيين في الهيئة العامة للزكاة والدخل والمحاسبين القانونيين؛ لمعرفة آرائهم حول أسباب الاختلاف والتوافق بين معايير المحاسبة الدولية والنظام الضريبي، بصورة عامة، وحول بعض البنود التي لها تأثير مباشر على تحديد الوعاء الضريبي بصورة خاصة، وكان هناك اتفاق في آراء المستجيبين للاستبيان حول أسباب نشأة الخلاف بين المعايير والنظام الضريبي، وقد كان الاتجاه العام لآراء المستجيبين هو: "محايد" أو "لا أدري" حول أبرز نقاط الاختلاف ومتطلبات تكييف النظام الضريبي ومعايير المحاسبة الدولية. واتضح من النتائج أن معظم المشاركين في الدراسة يرون عدم الحاجة للتوافق بين معايير المحاسبة الدولية ونظام ضريبة الدخل في المملكة العربية السعودية، كذلك تم تحليل التباين لمعرفة ما إذا كان هناك اختلاف في آراء الفئات الثلاث وقد كانت السمة الغالبة هي تجانس الآراء حول معظم أسئلة الاستبيان.

## المقدمة

شهدت السنوات الأخيرة كثيراً من التحولات الاقتصادية والاتجاه نحو العولمة في كثير من جوانب الحياة؛ وعلى وجه الخصوص الجوانب الاقتصادية، وبما أن المحاسبة هي اللغة أو المرآة التي تعكس واقع الاقتصاد؛ فقد زاد الاهتمام بتوحيد هذه اللغة عن طريق توحيد المعالجات المحاسبية للعمليات المالية التي تعكس جوهر النشاط الاقتصادي، وتجلي ذلك في إنشاء مجلس معايير المحاسبة الدولية الذي أخذ على عاتقه إصدار معايير للمحاسبة والتقرير المالي قابلة للتطبيق من قبل جميع دول العالم. وكان الهدف من ذلك هو إيجاد لغة مشتركة للأنشطة الاقتصادية من أجل سهولة فهم المعلومات التي تشتمل عليها القوائم المالية وجعلها قابلة للمقارنة. وقد وصل عدد الدول التي تطبق هذه المعايير أو توفق بينها وبين معاييرها الوطنية إلى أكثر من ١٢٠ دولة، من بينها دول كانت رائدة في إصدار المعايير المحاسبية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وقد حاول العديد من الدراسات معرفة أثر تبني معايير المحاسبة الدولية على كثير من الجوانب مثل جذب الاستثمارات وسوق الأسهم ... الخ ( Braga, 2016).

ولكن الدراسات التي حاولت معرفة أثر هذا التبني على الوعاء الضريبي كانت شحيحة وخاصة الدراسات التي أجريت باللغة العربية، وتحاول هذه الدراسة معرفة أثر تبني معايير التقرير المالي ومعايير المحاسبة الدولية على تحديد الوعاء الضريبي في المملكة العربية السعودية.

## مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- (١) ما هي أهداف تبني المملكة العربية السعودية لمعايير المحاسبة الدولية؟ وماهي متطلبات هذا التبني؟
- (٢) ما هي آثار هذا التبني على البنود المحاسبية التي لها تأثير على تحديد الوعاء الضريبي في المملكة العربية السعودية؟
- (٣) ما هي أسباب الاختلاف بين معايير المحاسبة الدولية ونظام ضريبة الدخل في المملكة العربية السعودية؟

## أهمية الدراسة

تحاول المملكة، وعلى الأخص من خلال تطبيق رؤية ٢٠٣٠م، تقليل الاعتماد ما أمكن على البترول كمصدر وحيد أو رئيس للدخل وذلك عن طريق تنمية مصادر الدخل الأخرى، وتعتبر ضريبة الدخل من أهم هذه المصادر، وتنبثق أهمية الدراسة من كونها تتناول أثر تبني المملكة لمعايير المحاسبة الدولية على هذا المورد الهام من موارد الدخل وهو ضريبة الدخل والمتمثل في الوعاء الضريبي لكل من

يخضع لهذه الضريبة.

وعلى الرغم من أن هناك الكثير من الدراسات التي حاولت معرفة أثر تبني معايير المحاسبة الدولية على كثير من الجوانب مثل جذب الاستثمارات، إلا أن الدراسات التي تناولت أثر هذا التبني على ضريبة الدخل ما زالت شحيحة وخاصة الدراسات التي أجريت باللغة العربية، وحسب علم الباحث فإنه لا توجد دراسة تتطرق لهذا الموضوع أجريت في المملكة العربية السعودية، وخاصة بعد تبني المملكة لمعايير المحاسبة الدولية اعتباراً من عام ٢٠١٧م، وهذا ما يزيد من أهمية هذه الدراسة ومناسبة توقيت القيام بها.

## أهداف الدراسة

الهدف الأساس لهذه الدراسة هو: التعرف على ما إذا كان تبني المملكة لمعايير المحاسبة الدولية نتج عنه حدوث تأثير على تحديد وعاء ضريبة الدخل.

## حدود الدراسة

تقتصر هذه الدراسة على التعرف على أثر تبني المملكة لمعايير المحاسبة الدولية على تحديد وعاء ضريبة الدخل في المملكة، دون أن تتناول آثار هذا التبني على جوانب أخرى مثل جذب الاستثمارات، وزيادة الثقة في سوق الأوراق المالية، كما أن الدراسة اقتصرت على توجيه استبيان إلى ثلاث فئات جميعها ذات خلفية محاسبية وهي: أعضاء هيئة التدريس في أقسام المحاسبة في جامعات: الملك عبدالعزيز، والملك سعود، وأم القرى، والفاحصين الضريبيين بالهيئة العامة للزكاة والدخل، والمحاسبين القانونيين. ولم تشمل هذه الدراسة فئات ذات تخصصات أخرى ربما يكون لها اهتمام بهذا التبني مثل: الاقتصاديين والمحليلين الماليين وغيرهم.

## مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من ثلاث فئات وهم أعضاء هيئة التدريس في أقسام المحاسبة في جامعة الملك عبدالعزيز، وجامعة الملك سعود، وجامعة أم القرى، والفاحصين الضريبيين في الهيئة العامة للزكاة والدخل، والمحاسبين القانونيين الحاصلين على تراخيص بممارسة مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة.

## منهاج الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة المنهاج الاستقرائي، وذلك باستعراض الدراسات السابقة المتعلقة بتبني معايير المحاسبة الدولية أو بأثر هذا التبني على بعض الجوانب بصورة عامة، وعلى تحديد الوعاء الضريبي بصورة خاصة، كما تم استعراض بعض البنود ذات الأثر على تحديد الوعاء الضريبي ومقارنته ما ورد بشأنها في معايير المحاسبة الدولية وفي نظام ضريبة الدخل السعودية، ثم بعد ذلك تحليل الإجابات على أسئلة استبيان الدراسة؛ لمعرفة آراء المستجيبين حول العبارات التي تضمنها كل سؤال

(محرور) من أسئلة الدراسة.

## الدراسات السابقة

الدراسات المتعلقة بأثر تبني المعايير الدولية على الضريبة بصورة عامة ما زالت قليلة، ولكن يوجد عدد من الدراسات التي تناولت تبني المعايير الدولية أو التوفيق بينها وبين المعايير الوطنية، أو تعديلها بما يتماشى وحالة كل بلد.

وسيم فيما يلي استعراض بعض الدراسات التي تناولت التبني أو التوفيق بصورة عامة، والتي حاولت معرفة أثر هذا التبني على بعض الجوانب مثل جذب الاستثمارات أو على الدخل ومن ثم الضريبة بحسب تسلسلها التاريخي.

حاول (Jermakowicz , 2004) تحليل المشاكل المترتبة على تبني معايير المحاسبة الدولية في بلجيكا، ووجد أن أثر هذا التبني كان واضحاً على الجوانب المتعلقة بالضريبة.

وبينت دراستا (Nobes ,Rooy and Nobes and Parker, 2006) أن مشكلة تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي في الدول الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة كانت أكثر ارتباطاً بأثر تبني هذه المعايير على الضرائب .

أما دراسة العبادي (٢٠٠٨) فقد هدفت إلى معرفة مدى اسهام الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من وجهة نظر ثلاث فئات، وهم: (المدققين والمستثمرين ومن لهم اهتمامات بحثية بالاستثمارات). وتكون مجتمع الدراسة من (٦١٤) مستجيباً، وتوصلت إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له وقع مؤثر وإيجابي على الاقتصاد المحلي بشرط أن تكون البيئة الاقتصادية قد أعيد هيكلتها بشكل ملائم، وتبين أن الشركات الأردنية المدرجة بالسوق المالي ملتزمة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية. وحثت الدراسة المدققين على عدم التساهل في تقاريرهم بخصوص الشركات التي يدققون قوائمها وفق معايير المحاسبة الدولية، كما حثت المستثمرين على الاطلاع على واقع الشركات الأردنية بشكل أعمق كي يطلعوا على بنيتها التحتية للمهينة، وخصوصاً نظامها المحاسبي المتوافق مع معايير المحاسبة الدولية، وبالتالي تشجيعهم على الاستثمار.

وهدف دراسة (Chih- Win, Wu 2008) إلى معرفة ما إذا كان التبني الإجباري للمعايير الدولية للتقرير المالي يؤدي إلى تخفيض الدخل الخاضع للضريبة، واستخدمت الدراسة بيانات من (١٣٧) دولة عن الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٠م ووجدت أن هذا التبني أدى إلى تخفيض الدخل الخاضع للضريبة بصورة عامة.

وتناولت دراسة (Cordazzo, 2013) أثر تبني المعايير الدولية للتقرير المالي على صافي الدخل وحقوق الملكية في الشركات الإيطالية المدرجة في سوق الأسهم الإيطالية ووجدت أن أثر هذا التبني

على صافي الدخل كان أكثر منه على حقوق الملكية، كما وجدت الدراسة أن التحليل لكل شركة على حدة أظهر فروقات أكبر بين المعايير الإيطالية والدولية فيما يتعلق بالأصول غير الملموسة وضرائب الدخل.

أما دراسة عسيري (٢٠١٤) فقد هدفت إلى إيضاح مدى توافق معايير المحاسبة السعودية مع معايير المحاسبة الدولية، بالإضافة إلى معرفة ما إذا كان خيار التوفيق أو تبني المعايير المحاسبية الدولية هو خيار الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، وذلك عن طريق إجراء دراسة تحليلية لمعايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة السعودية المناظرة لها لمعرفة الاختلافات بينها، وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة التوفيق بين النوعين من المعايير، كما توصلت إلى أن تبني المعايير الدولية مع التأثير فيها والمشاركة في إعدادها والعمل على جعل اللغة العربية من اللغات الرئيسة لمعايير المحاسبة الدولية هو الخيار المتاح والأنسب للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين .

وهدف دراسة رضا وإيمان (٢٠١٤) إلى معرفة العوامل المؤدية إلى نشأة الاختلاف بين المعايير الدولية والنظام الضريبي في الجزائر، وتحديد أثر التوافق والاختلاف بين المعايير الدولية والنظام الضريبي، بالإضافة إلى دراسة تجربة الجزائر في عدم توافق المعايير المحاسبية الدولية والنظام الضريبي. واختتمت الدراسة بالقول بأنه لا يوجد سبب يدعو إلى الاعتقاد بأن نقاط الاختلاف أو التباعد بين معايير المحاسبة الدولية والنظام الضريبي سوف تتلاشى تماماً.

ودرس (Papa et al , 2015) تبني المعايير الدولية للتقرير المالي في ماليزيا وسنغافورة، وتأثير الجوانب الاقتصادية والاجتماعية على مدى التقارب أو التباعد بين هذه المعايير والمعايير الوطنية، وتم استخدام المقابلة الشخصية مع (١١) شخصاً من ماليزيا و(٩) أشخاص من سنغافورة، كذلك تم استخدام نظرية المصالح (Stakeholder theory) والنظرية المؤسسية (Institutional theory) لتحليل المعلومات التي تم الحصول عليها. ووجدت الدراسة أن الذين تمت مقابلتهم أعربوا عن تحفظهم حول فوائد تبني المعايير الدولية للتقرير المالي مثل جذب الاستثمارات وتخفيض تكاليف رأس المال، وزيادة ثقة المستثمرين. بل على العكس من ذلك يعتقد من تمت مقابلتهم أن تبني المعايير الدولية أدى إلى انخفاض ثقة المستثمرين بسبب المتطلبات المعقدة لتطبيق مبادئ القيمة العادلة.

أما فيما يتعلق بأثر هذا التبني فقد تم جمع المعلومات عن طريق استبانة، وأوضح الذين تمت مقابلتهم الحاجة إلى قدر كبير من التدريب من أجل فهم وتطبيق معيار المحاسبة الدولية رقم (١٢) على الجوانب الضريبية.

وقام (Zaidi 2015) باستعراض الدراسات السابقة التي تناولت تبني المعايير الدولية للتقرير المالي وذلك بسبب التوجه نحو عولمة الأسواق المالية والذي ولد الحاجة إلى ضرورة انسجام معايير المحاسبة المحلية مع معايير المحاسبة الدولية وذلك تلبية للاحتياجات المتزايدة للمستثمرين الأجانب إلى المعلومات، ورغبتهم في انسجام المعايير المحلية مع الدولية.

كما درست (Branan,2017) العلاقة بين التبني الإجباري لمعايير التقرير المالي الدولية والتجنب الضريبي من قبل ( ٩٣٨٩ إلى ١٥٤٢٣ ) شركة مساهمة من (٣٥) دولة وعن الفترة من ( ١٩٩٩ ) إلى (٢٠١٤م)، ووجدت أن تبني هذه المعايير أدى إلى زيادة التجنب الضريبي، كذلك وجدت أن الشركات التي تتميز بالالتزام بالأنظمة الضريبية هي أكثر الشركات تجنباً للعبء الضريبي.

وهدف دراسة (Jin2018) إلى معرفة ما إذا كان تبني المعايير الدولية للتقرير المالي من قبل الشركات الكندية في عام ٢٠١١م قد أدى إلى تغير في مصروف الضرائب وما تحمله من معلومات للمستثمرين بعد التبني، ووجدت أنه لم يحصل تغيير جوهري في هذه الشركات في حين زاد معدل الضرائب خلال الفترة التالية لتبني المعايير الدولية بمقدار (١٥%).

بعد استعراض الدراسات السابقة التي تمت الاستفاة منها في اجراء هذه الدراسة وخاصة دراسة رضا وايمان (٢٠١٤م) التي استفيد منها بصورة رئيسية في تصميم استبيان الدراسة، فإنه من المناسب تناول محاور الدراسة، وذلك على النحو التالي:

## محاور الدراسة

تتكون محاور الدراسة من أربعة محاور، وكل محور يتفرع عنه عدة نقاط جميعها تتمحور حول الاختلاف أو التوافق بين معايير المحاسبة الدولية والنظام الضريبي بصورة عامة، ونظام ضريبة الدخل في المملكة العربية السعودية بصورة خاصة.

وهذه المحاور هي التي اشتمل عليها الاستبيان الموجه إلى المستجيبين للدراسة، وسيتم فيما يلي استعراض كل من هذه المحاور وما يتفرع عنه من نقاط لها تأثير مباشر أو غير مباشر على تحديد الوعاء الضريبي في المملكة العربية السعودية، ومقارنة ما ورد بشأن كل من هذه النقاط في معايير المحاسبة الدولية مع ما ورد بشأنها في نظام ضريبة الدخل السعودي.

المحور الأول: بعض العوامل المسببة للاختلاف بين معايير المحاسبة الدولية والنظام الضريبي: هناك العديد من العوامل التي تؤدي إلى الاختلاف بين المعايير المحاسبية والأنظمة الضريبية، ولعل من أبرز هذه العوامل ما يلي:

### ١- اختلاف الأهداف الضريبية عن الأهداف المحاسبية

تهدف المعايير المحاسبية إلى جعل المعلومات التي تشتمل عليها القوائم المالية ذات مصداقية وشفافية تمكن مستخدميها هذه من اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة مثل: التأثير في الدورات الاقتصادية وتحفيز الاستثمار وتشجيع الصادرات وتشجيع المنتجات الوطنية لتكون قادرة على المنافسة ... الخ. أما النظام الضريبي فيرمي إلى تحقيق أهداف مالية واقتصادية واجتماعية.

### ٢- اختلاف التوقيت الخاص بإصدار كل من الأنظمة الضريبية والمعايير المحاسبية

قد تصدر معايير المحاسبة الدولية قبل صدور النظام الضريبي، وقد يحصل العكس، وقد تشهد

الفترة الزمنية الفاصلة بين صدور النظام الضريبي والمعايير المحاسبية أحداثاً اقتصادية تستدعي إما تعديل المعايير المحاسبية أو النظام الضريبي، ولكن قد لا يتم هذا التعديل الأمر الذي يؤدي إلى عدم زوال هذا الاختلاف.

### ٣- السياسات المحاسبية المستخدمة في إدارة الأرباح

بما أن الربح المحاسبي يمثل الوعاء الضريبي، فإنه يتم اللجوء إلى بعض السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى تخفيض هذا الوعاء، وهذه السياسات تتعارض مع النظام الضريبي الذي يهدف إلى أن يعكس الوعاء الضريبي الربح الحقيقي للمنشأة، وهذا يؤدي إلى ظهور الاختلاف بين المعايير المحاسبية والنظام الضريبي.

### ٤- وجود الإعفاءات الضريبية

تمنح بعض الأنظمة الضريبية إعفاءات للمكلفين لأسباب متعددة مثل زيادة عدد أفراد الأسرة عن حد معين، أو بغية تشجيع رأس المال أو الصادرات أو خلافه، في حين أن المعايير المحاسبية لا علاقة لها بهذه الإعفاءات، ولم يشتمل نظام ضريبة الدخل السعودي على أي إعفاءات مكثفياً بتخفيض سعر الضريبة إلى (٢٠%) من الدخل الخاضع للضريبة.

### ٥- عدم إشراك الدول النامية في وضع معايير المحاسبة الدولية

بعض الدول النامية تفتقد للبيئة المحاسبية المتطورة ولذلك لا يتم إشراكها ولا حتى استشارتها في وضع معايير المحاسبة الدولية، وهذا ينتج عنه اختلاف أو عدم توافق معايير المحاسبة الدولية مع معايير المحاسبة الوطنية، ولكن بالنسبة للمملكة فقد تم تبني المعايير المحاسبية الدولية اعتباراً من عام ٢٠١٧م.

المحور الثاني: أهداف التوافق بين معايير المحاسبة الدولية والنظام الضريبي يؤدي التوافق بين معايير المحاسبة الدولية والنظام الضريبي إلى تحقيق عدد من الأهداف ومن أهم هذه الأهداف ما يلي:

١- تشجيع واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وخاصة في المجالات التي تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة أو إلى خبرة إدارية وفنية وتقنية لا تتوفر محلياً، كما أنه يزيد من الثقة في البيانات التي تشتمل عليها القوائم المالية؛ وبالتالي يشجع المستثمرين على الإقبال على الأسواق المالية في الدول التي تتبنى المعايير الدولية.

٢- مسايرة الدول المتقدمة في الأخذ بمتطلبات معايير المحاسبة الدولية ضريبياً؛ ذلك أنه إذا كانت الدول المتقدمة، رغم ما تمتلكه من قوة اقتصادية وتقنية، قد تبنت معايير المحاسبة الدولية أو أوجدت نوعاً من التوافق بينها وبين معاييرها الوطنية، فإن الدول النامية ربما تكون أحوج إلى هذا التبني من هذه الدول المتقدمة.



- ٣- التقليل من التهرب الضريبي والمنازعات الضريبية، لأن تطبيق معايير المحاسبة الدولية يساعد على وضوح النظام الضريبي وعدم وجود فروق جوهرية بينه وبين معايير المحاسبة الدولية.
- ٤- تقليل الاختلاف بين الأنظمة الضريبية في الدول التي تتبنى معايير المحاسبة الدولية أو توفق بينها وبين معاييرها الوطنية، والتي وصلت إلى ما يقارب (١٢٠) دولة.
- ٥- التحسين المستمر لأداء الإدارة الضريبية.

### المحور الثالث: أبرز نقاط الاختلاف بين معايير المحاسبة الدولية ونظام ضريبة الدخل

يمثل هذا المحور لب الدراسة إذ يتناول أبرز نقاط الاختلاف بين معايير المحاسبة الدولية فيما يتعلق بالبنود التي لها تأثير على الوعاء الضريبي، ولكنه لا يعتبر شاملاً لكل البنود ولذلك ستم مناقشة البنود التي اشتمل عليها هذا المحور، وبيان ما ورد بشأنها في معايير المحاسبة الدولية وفي نظام ضريبة الدخل السعودي، ثم سيتم بعد ذلك الحديث عن البنود الأخرى التي لها تأثير على تحديد الدخل الخاضع للضريبة وذلك على النحو التالي:

#### ١- تحويل الحقوق والديون بالعملة الأجنبية

تقضي الفقرة رقم ٢٣ (ح) من معيار المحاسبة الدولي رقم (٢١) بإثبات فروق الصرف الناشئة عن تسوية البنود النقدية بأسعار تختلف عن تلك التي تمت ترجمتها بها عند الإثبات الأولي خلال الفترة أو في القوائم المالية السابقة، ضمن الربح أو الخسارة في الفترة التي تنشأ فيها. أما نظام ضريبة الدخل السعودي فإنه لا يعتد بفروق العملة سواء كانت ربحاً أو خسارة إلا عندما تكون هذه الفروق فعلية.

#### ٢- القيمة العادلة وإعادة تقييم الأصول

تنص الفقرة (٣٩) من معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦) " العقارات والآلات والمعدات " على أنه إذا زاد المبلغ الدفترى للأصل نتيجة لإعادة التقييم فإنه يجب أن تثبت الزيادة ضمن الدخل الشامل، وتجمع ضمن حقوق الملكية تحت عنوان " فائض إعادة التقييم " كما تنص الفقرة رقم (٤٠) من المعيار نفسه بأنه إذا انخفض المبلغ الدفترى للأصل نتيجة إعادة التقييم فإنه يجب أن يثبت الانخفاض ضمن الدخل الشامل الآخر بقدر أي رصيد دائن موجود في فائض إعادة التقييم المتعلق بذلك الأصل.

أما نظام ضريبة الدخل في المملكة العربية السعودية ولأئحته التنفيذية فلم يتطرقا لموضوع إعادة التقييم، أما التطبيق السائد في الهيئة العامة للزكاة والدخل في المملكة العربية السعودية فهو عدم الاعتراف بأي نتائج مترتبة على إعادة التقييم سواء كانت ربحاً أو خسارة؛ لأنها لا تمثل نتائج فعلية وإنما هي أرباح أو خسائر غير محققة قد تتغير إلى العكس في الفترات اللاحقة.

### ٣- التغييرات في الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء

تنص الفقرة ٢٦ من معيار المحاسبة الدولي رقم ٨ على أن يقلل أثر التغيير في الطرق المحاسبية في حقوق الملكية. ولا يوجد نص في نظام ضريبة الدخل السعودي يعالج هذه الحالات، ولكن عندما ينتج عن ذلك أرباح، فإن التطبيق السائد هو أن المكلف إذا أدرجها ضمن أرباح العام فإنه يتم قبولها.

### ٤- طرق حساب استهلاك الأصول الثابتة

تنص الفقرة ٥٣ من معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦) على أن " يحدد المبلغ القابل للاستهلاك للأصل بعد طرح قيمته المتبقية. أما نظام ضريبة الدخل فقد سمح بحساب قسط الاستهلاك على أساس كامل قيمة الأصل، وهذه ميزة الهدف منها جذب الاستثمارات الخارجية، أما فيما يتعلق بطريقة الاستهلاك؛ فقد نصت الفقرة رقم (٦٢) من نفس المعيار على أنه "يمكن أن تستخدم طرق استهلاك متنوعة لتخصيص (لتوزيع) المبلغ القابل للاستهلاك للأصل على مدى عمره الإنتاجي" ... وتشمل هذه الطرق: طريقة القسط الثابت، وطريقة الرصيد المتناقص، وطريقة وحدات الإنتاج ... وتختار المنشأة الطريقة التي تعكس إلى أبعد حد النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية الكامنة في الأصل " .

أما نظام ضريبة الدخل فقد بينت المادة السابعة عشرة منه الأصول القابلة للاستهلاك وقسمتها إلى خمس مجموعات، وحددت لكل مجموعة معدل استهلاك معين، ونصت على أن يتم الاستهلاك بطريقة الرصيد المتناقص. ويترتب على ذلك أن يكون قسط (مصرف) الاستهلاك مرتفعاً في السنوات الأولى من عمر الأصل ومنخفضاً في السنوات الأخيرة، الأمر الذي يؤدي إلى تأجيل الضريبة. وهذه ميزة أخرى يمنحها النظام بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية.

### ٥- الأصول غير الملموسة ومصاريف البحث والتطوير

تنص الفقرة رقم (٥) من معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٨) على أن هذا المعيار يطبق على أنشطة البحث والتطوير، كما تنص الفقرة رقم (٢١) على أنه "يجب أن يثبت أصل غير ملموس عندما - فقط عندما - (أ) يكون من المحتمل أن المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة التي تعود إلى الأصل سوف تتدفق إلى المنشأة (ب) يمكن قياس تكلفة الأصل بطريقة يمكن الاعتماد عليها.

أما نظام ضريبة الدخل فقد نصت الفقرة رقم (٩) من المادة التاسعة من لائحته التنفيذية على قبول حسم مصاريف البحث والتطوير المتكبدة في المملكة خلال السنة الضريبية المرتبطة بتحقيق الدخل الخاضع للضريبة.

ومعنى هذا أن نظام ضريبة الدخل يقبل حسم هذه المصروفات من الوعاء سواء نتج عنها أصل أو لم ينتج، في حين أن المعيار يفرق بينما إذا كان نتج عن هذه المصروفات أصل أو لم ينتج، ويقضي برسمتها في الحالة الأولى، ويعتبرها مصروفات فترة في الحالة الثانية، وهذه أيضاً ميزة يمنحها نظام ضريبة السعودي بهدف تشجيع الاستثمارات الأجنبية.

## ٦- مصاريف الصيانة الرئيسية

تنص الفقرة ر قم (١٤) من معيار المحاسبة الدولية رقم (١٦) على أنه في حالات معينة قد يكون إجراء فحوصات دورية رئيسة للعيوب شرطاً لاستمرار تشغيل بند من بنود الأصول الثابتة (على سبيل المثال طائفة) وذلك بغض النظر عما إذا استبدلت أجزاء من البند أم لا، وعند إجراء كل فحص رئيس تثبت تكلفته ضمن المبلغ الدفترى للبند على أنه استبدال. في حين تسمح الفقرة (ب) من المادة رقم (١٨) من نظام ضريبة الدخل السعودي بحسم هذه المصروفات من الوعاء الضريبي ولا يطالب برسمتها إلا إذا زادت عن نسبة معينة من القيمة الدفترية للمجموعة التي ينتمي إليها البند. وقد يترتب على هذا الإجراء اختلاف بن الربح المحاسبي والربح الضريبي.

## ٧- تكاليف الاقتراض

فرق معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٣) في الفقرة رقم (٨) منه بين مصاريف الاقتراض التي تقود بشكل مباشر إلى اقتناء أو تشييد أو إنتاج أصل وبين تكاليف الاقتراض الأخرى، فقضى برسمة الأولى، واعتبار الثانية مصروفًا يخص الفترة التي حدثت بها، أما النظام الضريبي فقد نص في الفقرة (٢) من المادة التاسعة من لائحته التنفيذية على جواز حسم تكاليف الاقتراض خلال السنة الضريبية إذا كانت مرتبطة بتحقيق الدخل الخاضع للضريبة، دون أن يفرق بين نوعي هذه التكاليف كما فعل المعيار، وهذه ميزة أخرى بمنحها النظام أيضاً لجذب الاستثمار الأجنبي.

## ٨- التسجيل المحاسبي للقرض الإيجاري

تنص الفقرة رقم (٨) من المعيار الدولي رقم (١٦) على أن "يصنّف عقد إيجار على أنه عقد إيجار تمويلي إذا كان يحول ما يقارب جميع المخاطر والمنافع التي تتبع الملكية ... ويصنف على أنه عقد إيجار تشغيلي إذا كان لا يحول ما يقارب جميع المخاطر والمنافع التي تتبع الملكية" ويعتمد ذلك "على جوهر المعاملة وليس على شكل العقد" ثم تُورد الفقرة (١٠) من نفس المعيار الأوضاع التي تؤدي منفردة أو مجتمعة، إلى تصنيف العقد على أنه عقد إيجار تمويلي، وهذه الشروط تكاد تكون هي نفسها الواردة في معيار عقد الإيجار الصادر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ، وعلى الرغم من عدم وجود نص في نظام ضريبة الدخل يعالج عقود الإيجار، إلا أن المادة الرابعة عشرة من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة الدخل تناولت هذا الموضوع بالتفصيل وتبنت نفس الشروط الواردة في معيار عقود الإيجار السعودي والتي إذا تحققت أي شرط منها يكون عقد الإيجار عقداً تمويلياً وليس تشغيلياً؛ ومعنى هذا أنه لا يوجد فرق يُذكر بين معايير المحاسبة الدولية ونظام ضريبة الدخل في المملكة فيما يتعلق بمعالجة هذا الموضوع .

بالإضافة إلى ما سبق فهناك بعض البنود التي لم يشتمل عليها أي من محاور الاستبيان الأربعة ولها تأثير مباشر على تحديد الوعاء الضريبي ومن أهمها:

## ١ - المخزون

تنص الفقرة ( ٩ ) من معيار المحاسبة الدولي رقم (٢) الذي يعالج المخزون بأنه يجب أن يقاس المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل، كما تنص الفقرة رقم (٢٥) من نفس المعيار على أن "تحديد تكلفة بنود المخزون (بخلاف البنود التي ليست قابلة لإحلال بعضها البعض والسلع أو الخدمات المنتجة والمخصصة لمشروعات محددة والتي تميز باستخدام التمييز المحدد لتكلفتها الفردية) باستخدام صيغة الوارد أولاً صادر أولاً (Fi Fo) أو صيغة متوسط التكلفة المرجح. كما تنص الفقرة (٢٩) من نفس المعيار على أن "تخفيض قيمة المخزون عادة إلى صافي القيمة القابلة للتحقق لكل بند على حده".

أما نظام ضريبة الدخل السعودي فقد نصت الفقرة (هـ) من المادة السابعة والعشرين منه على أن "قيمة بضاعة نهاية المدة هي التكلفة الدفترية أو القيمة السوقية، أيهما أقل، في ذلك التاريخ، وعلى المكلف احتساب التكلفة الدفترية للبضاعة بطريقة المتوسط المرجح، إلا أنه يجوز بعد الحصول على إذن من الهيئة استخدام طريقة أخرى...". من الواضح أن المعيار الدولي والنظام أعطا مرونة في تقييم المخزون، وكلاهما نصا صراحة على جواز استخدام طريقة المتوسط المرجح، وأتاح النظام استخدام طريقة أخرى بعد موافقة الهيئة، في حين نص المعيار على خيار صافي القيمة القابلة للتحقق، وقد كان نظام ضريبة الدخل أكثر تحديداً حين نص على خيار القيمة السوقية، وذلك لأن القيمة السوقية قد تكون أسهل في التحديد من القيمة القابلة للتحقق.

## ٢. المخصصات والالتزامات المحتملة

نصت الفقرة رقم (١٤) من معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٧) على ما يلي:

يجب إثبات مخصص عندما:

- (أ) يكون على المنشأة التزام قائم ( قانوني أو ضمني ) نتيجة لحدث سابق .
  - (ب) يكون من المحتمل أنه سوف يتطلب تدفقاً خارجياً لموارد تنطوي على منافع اقتصادية لتسوية الالتزام.
  - (ج) يمكن إجراء تقدير بطريقة يمكن الاعتماد عليها لمبلغ الالتزام.
- وإذا لم يتم استيفاء هذه الشروط لا يجوز إثبات هذا المخصص.

أما نظام ضريبة الدخل فقد نصت المادة الخامسة عشرة منه على عدم جواز حسم أي مخصصات أو احتياطات من الدخل الخاضع للضريبة، باستثناء مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بالنسبة للبنوك، وقد يكون السبب في ذلك هو أن هذه المخصصات ليست مصروفات فعلية، فهي إما مصروفات مؤجلة مثل مخصص مكافأة نهاية الخدمة، أو مصروفات احتمالية مثل مخصص الديون المشكوك في تحصيلها. ويعتبر السماح بتكوين مخصص الديون المشكوك فيها بالنسبة للبنوك استثناء،

بسبب طبيعة عمل البنوك المعتمدة بصورة رئيسية على الإقراض الذي يكون فيه المقترضون أكثر عرضة لعدم السداد.

### ٣. المنح الحكومية

تنص الفقرة رقم (١٢) من معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٠) على وجوب إثبات المنح الحكومية ضمن الربح أو الخسارة على أساس منتظم على مدى الفترة التي تثبت فيها التكاليف المتعلقة بها، التي يقصد أن تعوضها المنح على أنها مصروف.

أما نظام ضريبة الدخل فلم يتعرض إلى المنح الحكومية ولكنه ينظر إلى الإعانات الحكومية على أنها إيراد يخص السنة التي تم استلامها خلالها.

### المحور الرابع: أهمية التوافق (التكبير) بين معايير المحاسبة الدولية ونظام ضريبة الدخل السعودي

يتطلب مبدأ الشفافية والإفصاح أن يكون النظام الضريبي على درجة كافية من الوضوح فيما يتعلق بحقوق المكلفين وواجباتهم وأهمها: تمكين المكلفين من تحديد الوعاء الضريبي بسهولة ويسر، ونتيجة لتبني المملكة لمعايير المحاسبة الدولية فإنه يفترض أن القوائم المالية معدة طبقاً لهذه المعايير، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى قياس الدخل الذي يمثل الوعاء الضريبي على نفس الأسس، ووجود توافق بين نظام ضريبة الدخل ومعايير المحاسبة الدولية من شأنه أن يحقق هدف تسهيل تحديد الوعاء الضريبي. صحيح أن الهيئة العامة للزكاة والدخل اعتنت بحقوق والتزامات المكلفين، وأصدرت كتباً يشتمل على هذه الحقوق والتزامات، لكن هذا الكتيب أعد في ضوء نظام ضريبة الدخل بصرف النظر عن توافقه أو عدم توافقه مع معايير المحاسبة الدولية، ولعل من أهم متطلبات التوافق بين معايير المحاسبة الدولية ونظام ضريبة الدخل ما يلي:

#### ١. توحيد توقيت صدور النظام الضريبي ومعايير المحاسبة الدولية

صدر نظام ضريبة الدخل في المملكة العربية السعودية عام ٢٠٠٤م ولم يتم تبني معايير المحاسبة الدولية إلا اعتباراً من عام ٢٠١٧م، ولم يتم أي تعديل على النظام الضريبي لكي يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية، وقد يكون السبب في ذلك هو أن النظام الضريبي نظام سيادي، ولا يمكن أن يكون تابعاً لمعايير المحاسبة الدولية، بالإضافة إلى أنه على درجة كبيرة من الوضوح، وخاصة مع صدور لائحته التنفيذية التي توضح آلية التطبيق. كما أن الهيئة العامة للزكاة والدخل ما فتئت تصدر الإرشادات والتوضيحات التي تسهل تطبيق النظام.

#### ٢. محاولة توحيد الأهداف في كل من معايير المحاسبة الدولية والنظام الضريبي

هذا الموضوع من الموضوعات التي اقترحتها بعض الباحثين (رضا وإيمان، ٢٠١٤م، ص ٣٤٤)، والواقع أن هناك صعوبة في تحقيق هذا الاقتراح، لأن للضريبة أهدافاً اقتصادية واجتماعية وسياسية

تختلف باختلاف الدول والأيدلوجية الاقتصادية والسياسية التي تحكم هذه الدول، في حين أن أهداف معايير المحاسبة الدولية مشتقة من أهداف المحاسبة نفسها وهي وضوح وشفافية المعلومات التي تشتمل عليها القوائم المالية بغية مساعدة مستخدمي هذه المعلومات في اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة.

### ٣. إجراءات دراسة تحليلية من قبل الهيئة العامة للزكاة والدخل لأهم الشركات التي سبق انهيارها من أجل فهم أهم البنود التي يمكن التلاعب بها

إن قيام الهيئة بمثل هذه الدراسة سواء بالنسبة لبعض الشركات التي كان لانهارها آثار اقتصادية سلبية على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية والعالم مثل شركة أنرون، وشركة لوسنت الأمريكيتان وغيرهما، أو بالنسبة لبعض الشركات السعودية التي أدى اكتشاف التلاعب في بياناتها المالية إلى انهيار أسعار أسهمها، إن القيام بهذه الدراسة من شأنه أن يجعل الفاحصين الضريبيين يركزون على البنود المحاسبية التي كانت مجالاً للتلاعب في هذه الشركات. والحقيقة أن معايير المحاسبة الدولية حاولت الحد من هذا التلاعب عن طريق سد بعض الثغرات في المعايير أو الفقرات الخاصة بمعالجة بعض البنود المحاسبية التي كانت في السابق تتيح مثل هذا التلاعب مثل: عدم السماح باستخدام طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً في تقييم المخزون.

### ٤. تقييم النظام الضريبي بصورة دورية للوقوف على مدى توافقه مع معايير المحاسبة الدولية

الملاحظ أن معايير المحاسبة أسرع من النظم الضريبية في التكيف مع مقتضيات التطور في بيئة الأعمال، ويتمثل ذلك إما في إصدار معايير جديدة، أو في تعديل بعض فقرات المعايير الصادرة مواكبة لبعض المستجدات التي لم تؤخذ في الاعتبار عند صدور هذه المعايير. وقد يحسن أن يواكب النظام الضريبي هذه التغيرات؛ لأن من شأن ذلك أن يسهل على الإدارة الضريبية إجراءات الفحص والربط والتحصي.

### ٥. محاولة جعل قواعد الفحص الضريبي متفقة مع معايير المحاسبة الدولية

هذا الإجراء ليس من شأنه تبعية النظام الضريبي لمعايير المحاسبة الدولية، وإنما الهدف منه التيسير على المكلفين في تحديد الوعاء الضريبي وتقليل فرص التهرب الضريبي، بالإضافة إلى تقليل النزاعات الناجمة عن اختلاف قواعد الفحص الضريبي عن معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالبنود التي لها تأثير على تحديد الوعاء الضريبي من إيرادات ومصروفات.

بعد استعراض محاور الدراسة ومقارنة ما ورد بشأنها في معايير المحاسبة الدولية وفي نظام ضريبة الدخل في المملكة العربية السعودية، ومن أجل إبراز هذه المقارنة بصورة أفضل، وبيان أثرها على تحديد الوعاء الضريبي، فإنه يمكن إيراد مثال افتراضي على النحو التالي:

### مثال افتراضي

حساب الوعاء الضريبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية ووفقاً لنظام ضريبة الدخل في المملكة

العربية السعودية:

قائمة الدخل عن العام ٢٠١٧م

٢٢,٠٠٠,٠٠٠		إيراد المبيعات
(١٤,٠٠٠,٠٠٠)		تكلفة المبيعات
٨,٠٠٠,٠٠٠		مجمّل الربح
٣٠٠,٠٠٠		فائض إعادة التقويم
٨,٣٠٠,٠٠٠		الإجمالي يطرح:
	٢,٨٠٠,٠٠٠	مصاريف إدارية وتسويقية
	٩٠٠,٠٠٠	مصرف استهلاك أصول ثابتة
	٣٥٠,٠٠٠	مصرفات أخرى
	٢٠٠,٠٠٠	مخصصات
	٥٠,٠٠٠	فرق عملة
	١٠٠,٠٠٠	مصاريف بحث وتطوير
	٢٠٠,٠٠٠	مصاريف صيانة
٤,٦٠٠,٠٠٠		إجمالي المصاريف
<u>٣,٧٠٠,٠٠٠</u>		صافي الربح (ويمثل الوعاء الضريبي طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية )

على افتراض أن الأرقام التي اشتملت عليها قائمة الدخل معدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية وهي تشمل على عناصر تختلف معالجتها طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية عنها طبقاً لنظام ضريبة الدخل السعودي، وذلك على النحو التالي:

١. باقي قيمة الأصول الثابتة آخر العام (٤,٠٠٠,٠٠٠) ريال وتتكون جميعها من آلات ومعدات تنتمي للمجموعة الرابعة التي تستهلك وفقاً لنظام ضريبة الدخل بمعدل (٢٥%) سنوياً، وبدون قيمة متبقية، في حين أن مصرف الاستهلاك محسوب على أن لها قيمة متبقية مقدارها

(١٠%) إي (٤٠٠,٠٠٠) ريال، وبذلك يكون مصروف الاستهلاك طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية كالاتي:

$$\begin{aligned} & \text{باقي القيمة} && ٤,٠٠٠,٠٠٠ \\ & \text{القيمة المتبقية (٤٠٠,٠٠٠)} && \\ & \text{القيمة القابلة للاستهلاك} && ٣,٦٠٠,٠٠٠ \\ & \text{مصروف الاستهلاك} && = ٣,٦٠٠,٠٠٠ \times ٢٥\% = ٩٠٠,٠٠٠ \text{ ريال} \end{aligned}$$

ولكن مصروف الاستهلاك طبقاً لنظام ضريبة الدخل الذي يسمح باستهلاك كامل القيمة بدون قيمة متبقية كالاتي:  $١,٠٠٠,٠٠٠ = ٢٥\% \times ٤٠٠,٠٠٠$  ريال أي أن هناك فرقاً مقداره ١٠٠,٠٠٠ ريال.

٢. فائض إعادة التقييم؛ يمثل تقييم جميع الأصول بالقيمة العادلة، ولا يتطلب النظام إضافته إلى الدخل ولكن المعايير تتطلب ذلك.

٣. فرق العملة لا يتطلب النظام معالجته في قائمة الدخل سواء كان ربحاً أو خسارة، في حين تتطلب المعايير ذلك.

٤. جميع المخصصات لا يسمح النظام بحسبها من الدخل باستثناء مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بالنسبة للبنوك، ويفترض أن المثال لا يخص بنكاً، في حين أن المعايير تجيز حسبها من دخل الفترة.

٥ - مصاريف البحث التطوير المقبولة =  $٤\%$  من باقي القيمة بعد الاستهلاك الخاص بالعام، وهي:

$$١٢٠,٠٠٠ = ٤\% \times ٣٠٠٠,٠٠٠ = ١,٠٠٠,٠٠٠ - ٤,٠٠٠,٠٠٠$$

أي أن ما يجب أن يضاف إلى الوعاء الضريبي طبقاً للنظام هو ٨٠,٠٠٠ (١٢٠,٠٠٠ - ٢٠٠,٠٠٠)

وبناء عليه يمكن إعادة حساب الوعاء الضريبي وفقاً لنظام ضريبة الدخل السعودي كالاتي:

	<u>يحسم</u>	<u>يضاف</u>	
الربح المحاسبي	٣,٦٥٠,٠٠٠		
فرق الإهلاك	١٠٠,٠٠٠		
فرق عملة	٥٠,٠٠٠		



	٣٠٠,٠٠٠		فائض إعادة التقييم
		٢٠٠٠٠٠	مخصصات
		٨٠٠٠٠	م. صيانة
(١٧٠,٠٠٠)	٤٥٠٠٠٠	٢٨٠٠٠٠	
<u>٣,٤٨٠,٠٠٠</u>			الوعاء وفقاً لنظام ضريبة الدخل

أي أن الوعاء الضريبي وفقاً لنظام ضريبة الدخل أقل منه طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية بمبلغ ٢٢٠,٠٠٠ ريال (٣,٤٨٠,٠٠٠ - ٣,٧٠٠,٠٠٠) على الرغم من إضافة المخصصات و فرق الصيانة.

## الدراسة الميدانية

بعد مناقشة بنود الاستبيان، يمكن الآن تناول التحليل الإحصائي، ولكن قبل ذلك قد يكون من المناسب إلقاء نظرة على البيانات الوصفية على النحو التالي:

يوضح الجدول رقم (١) اتساق عناصر كل محور من محاور الاستبيان الأربعة مع إجمالي هذا المحور، ويتبين وجود اتساق (دال إحصائياً) بين عناصر كل محور وإجمالي المحور، ووجود هذه الدلالة يعني أنه لا يوجد تنافر بين كل سؤال من أسئلة المحور وبقيّة الأسئلة التي اشتمل عليها هذا المحور بل هناك ارتباط بين جميع أسئلة المحور.

### جدول رقم (١) اتساق (ارتباط) كل عبارة مع إجمالي محورها

اتساق عناصر المحور الأول مع إجمالي المحور				
q15	q14	q13	q12	q11
.655**	.464**	.740**	.666**	.568**
اتساق عناصر المحور الثاني مع إجمالي المحور				
q25	q24	q23	q22	q21
.699**	.760**	.686**	.802**	.690**
اتساق عناصر المحور الثالث مع إجمالي المحور				
q35	q34	q33	q32	q31
.652**	.516**	.633**	.588**	.437**
		q38	q37	q36
		.600**	.597**	.640**
اتساق عناصر المحور الرابع مع إجمالي المحور				
q45	q44	q43	q42	q41
.741**	.696**	.790**	.637**	.730**

## ثبات وصدق الاستبيان

تم استخدام معامل " ألفا كرونباخ " لقياس ثبات الاستبيان، وعادة يأخذ هذا المعامل أرقاماً تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، وتدل زيادة قيمة هذا المعامل على زيادة مصداقية البيانات التي اشتمل عليها الاستبيان، كما تبين مدى عكس نتائج العينة لمجتمع الدراسة. ويمكن أيضاً من خلال هذا الجدول التوصل إلى معامل الصدق (Validity) عن طريق حساب جذر معامل الثبات، ويوضح الجدول وجود

قيم مرتفعة نوعاً ما لمعاملي الصدق والثبات لأسئلة كل محور من محاور الاستبيان الأربعة، وخاصة بالنسبة لإجمالي العناصر والتي تكاد تقترب فيها قيم الثبات والصدق من الواحد الصحيح.

جدول رقم (٢) معامل الفا كرونباخ لثبات وصدق الاستبيان

المحور	عدد العناصر	الفا كرونباخ (الثبات)	الصدق
الأول	٥	٠,٥٨٩	٠,٧٦٤
الثاني	٥	٠,٧٧٦	٠,٨٨١
الثالث	٨	٠,٧٠٦	٠,٨٤٠
الرابع	٥	٠,٧٤١	٠,٨٦١
الإجمالي	٢٣	٠,٨١٤	٠,٩٠٢

### تحليل بيانات الدراسة

تم الحصول على البيانات عن طريق استبيان تم إرساله عن طريق جوجل Google إلى ثلاث فئات يمثلها أعضاء هيئة التدريس في قسم المحاسبة في جامعات الملك عبدالعزيز والملك سعود وأم القرى باعتبارها أقدم وأكبر الجامعات في المملكة، والفئة الثانية ويمثلها الفاحصون الضريبيون في الهيئة العامة للزكاة والدخل، والفئة الثالثة ويمثلها المحاسبون القانونيين في المملكة.

وبعد متابعات متعددة بلغ عدد الردود الصالحة للتحليل (٨١) رداً منهم (٢٦) عضو هيئة تدريس ويمثلون نسبة (٣٢,١%)، و(٣٧) فاحصاً ضريبياً ويمثلون نسبة (٤٥,٧%)، و (١٨) محاسباً قانونياً ويمثلون نسبة (٢٢,٢%). واشتمل الاستبيان على أربعة محاور أو أسئلة واشتمل كل محور ( سؤال ) على عدد من العبارات ( ملحق رقم ١ )، وطلب من المستجيبين اختيار واحدة من خمس إجابات وهي " غير موافق إطلاقاً، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدة ". وتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي الذي يعتبر من أفضل أساليب قياس الاتجاهات، ويستخدم المتوسط المرجح إذا كان المتغير (الإجابات) تأخذ قيماً تختلف من حيث الأهمية، ويوضح الجدول رقم (٣) المتوسط الحسابي (المرجح) لكل عبارة من العبارات التي تمثل الإجابات على أسئلة الاستبيان.

جدول رقم (٣) المتوسط الحسابي المرجح

لكل عبارة (سؤال) من عبارات الاستبيان

المستوى	المتوسط المرجح
غير موافق إطلاقاً	من ١ إلى ١,٧٩
غير موافق	من ١,٨٠ إلى ٢,٥٩
محايد	من ٢,٦٠ إلى ٣,٣٩
موافق	من ٣,٤٠ إلى ٤,١٩
موافق بشدة	من ٤,٢٠ إلى ٥

وقد تم استخدام حزمة (SPSS) لتحليل البيانات

### الإجابات على المحاور (الأسئلة) الأربعة

يشتمل كل جدول من الجداول الأربعة من رقم (٤) إلى رقم (٧) على العبارات (الأسئلة) المتعلقة بكل محور، وعدد الإجابات التي توضح درجة الموافقة على كل عبارة من هذه العبارات، ونسبتها المئوية، ومتوسطها المرجح، وانحرافها المعياري.

ويشتمل الجدول رقم (٤) على العبارات (الأسئلة) المتعلقة بأسباب نشأة الاختلاف بين معايير المحاسبة الدولية والنظام الضريبي، ويوضح الجدول أن الاتجاه العام للإجابات على عبارات هذا السؤال هو " موافق ". وهذا يدل على معرفة أفراد العينة بصورة عامة لأسباب هذا الاختلاف وموافقتهم عليها، وقد يعزى ذلك إلى أن هذه الأسباب أو أغلبها مما تشتمل عليه كتب المحاسبة الضريبية التي تدرس في مرحلة البكالوريوس، كذلك فإن قيمة الانحراف المعياري كانت (٠,٥٨٧) وهي منخفضة نسبياً وتدل على تجانس آراء المستجيبين حول هذه الأسباب .

جدول رقم (٤) عدد الإجابات الخاصة بكل عبارة من عبارات المحور (السؤال) الأول ( أسباب نشأة لإختلاف بين معايير المحاسبة

الدولية والنظام الضريبي) ونسبها المئوية والمتوسط المرجح والانحراف

المعياري والاتجاه الخاص بكل عبارة

العبارة	غير موافق بشدة		غير موافق		لا أدري		موافق		موافق بشدة		الانحراف المعياري	الاتجاه
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت		
اختلاف الأهداف الضريبية عن الأهداف المحاسبية	1.23	1	4.94	4	4.94	4	65.4	53	23.5	19	0.773	موافق
اختلاف توقيت صدور النظام الضريبي والمعايير المحاسبية	1.23	1	22.2	18	7.41	6	53.1	43	16	13	1.045	موافق
اختيار السياسات المحاسبية التي تمكن من إدارة الأرباح	1.23	1	16	13	11.1	ذ	56.8	46	14.8	12	0.96	موافق
وجود الإعفاءات الضريبية		1	38.3	31	11.1	9	43.2	35	6.17	5	1.05	محايد
صعوبة اشراك الدول النامية في وضع معايير المحاسبة الدولية، مما يؤدي الى الشعور بالمقاومة تجاهها	2.47	2	32.1	26	34.6	28	27.2	22	3.7	3	0.922	محايد

أما الجدول رقم (٥) فيشتمل على العبارات (الأسئلة) المتعلقة بأهداف التوافق بين معايير المحاسبة الدولية والنظام الضريبي، ويتبين من الجدول أن الاتجاه العام للإجابة عن عبارات هذا السؤال كان (محايد) أو (لا أدري). وقد يكون السبب في ذلك هو أن المستجيبين لا يعطون أهمية كافية لمعايير المحاسبة الدولية، ومن ثم فإنهم لا يرون ضرورة لوجود توافق بين هذه المعايير ونظام ضريبية الدخل.

جدول رقم (٥) عدد الإجابات الخاصة بكل عبارة من عبارات المحور (السؤال) الثاني (المتعلق بأهداف التوافق بين معايير المحاسبة الدولية والنظام الضريبي) ونسبها لمئوية والمتوسط المرجح والانحراف المعياري والاتجاه الخاص بكل عبارة

الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	موافق بشدة		موافق		لا أدرى		غير موافق		غير موافق بشدة		العبرة
			ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
محايد	0.657	3.23	0	0	34.6	28	55.6	45	8.64	7	1.23	1	إمكانية جذب الاستثمارات الخارجية
محايد	0.774	3.02	0	0	24.7	20	59.3	48	9.88	8	6.17	5	مسايرة الدول المتقدمة في الأخذ بمتطلبات معايير المحاسبة الدولية ضريبياً
محايد	0.731	3.06	0	0	24.7	20	61.7	50	8.64	7	4.94	4	التقليل من التهرب الضريبي والمنازعات الضريبية
محايد	0.682	3.1	0	0	23.5	19	67.9	55	3.7	3	4.94	4	تحسين أداء الإدارة الضريبية
محايد	0.783	3.01	0	0	24.7	20	58	47	11.1	9	6.17	5	صياغة النظام الضريبي على أساس علمي وسليم وهو العمل بما جاء في معايير المحاسبة الدولية
محايد	0.528	3.09	0	0	26.4	107	60.5	245	8.4	34	4.69	19	الإجمالي

ويشتمل الجدول رقم (٦) على العبارات (الأسئلة) المتعلقة بأبرز نقاط الاختلاف بين معايير المحاسبة الدولية والنظام الضريبي، ويشير الجدول إلى أن الاتجاه العام للإجابة عن عبارات هذا السؤال هو (محايد) أو (لا أدرى) ويليها (غير موافق)؛ وقد يعزى ذلك إما إلى الاستعجال في الإجابة على عبارات هذا السؤال أو عدم الإلمام أصلاً بهذه الاختلافات وخاصة من قبل الفاحصين الضريبيين الذين يهتمون فقط بتطبيق نظام ضريبية الدخل بصرف النظر عما إذا كان يتفق أو لا يتفق مع معايير المحاسبة الدولية.

جدول رقم (٦) عدد الإجابات الخاصة بكل عبارة من عبارات المحور الثالث (المتعلق بأبرز نقاط الاختلاف بين معايير والنظام الضريبي) ونسبها المئوية والمتوسط المرجح والانحراف المعياري والاتجاه الخاص بكل عبارة

الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	موافق بشدة		موافق		لا أدري		غير موافق		غير موافق بشدة		العبارة
			ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
محايد	0.923	3.19	2	2.47	36	44.4	19	23.5	23	28.4	1	1.23	تحويل الحقوق والديون بالعملة الأجنبية
محايد	0.747	2.94	0	0	14	17.3	54	66.7	7	8.64	6	7.41	القيمة العادلة وإعادة تقييم الأصول
محايد	0.721	2.93	0	0	12	14.8	57	70.4	6	7.41	6	7.41	التغيرات في الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء
موافق	1.168	3.62	11	13.6	51	63	7	8.64	1	1.23	11	13.6	طرق حساب استهلاك الأصول
غير موافق	0.895	2.54	0	0	7	8.64	45	55.6	14	17.3	15	18.5	معالجة مصاريف البحث والتطوير
غير موافق	0.823	2.48	0	0	3	3.7	47	58	17	21	14	17.3	مصاريف الصيانة الرئيسية
غير موافق	0.922	2.33	0	0	3	3.7	43	53.1	13	16	22	27.2	تكاليف الاقتراض
غير موافق	0.909	2.46	0	0	4	4.94	48	59.3	10	12.3	19	23.5	التسجيل المحاسبي للقرض الإيجاري
محايد	0.514	2.81	13	2	130	20	320	49	91	14	94	15	الإجمالي

ويشتمل الجدول رقم (٧) على عبارات المحور (السؤال) الرابع المتعلقة بتكييف معايير المحاسبة الدولية مع نظام ضريبة الدخل، ويوضح الجدول أن الاتجاه العام للإجابات عن عبارات هذا المحور هو (محايد) أو (لا أدري). وهذا يدل مرة أخرى على أن أفراد العينة لا يرون ضرورة لوجود تكييف أو توافق بين معايير المحاسبة الدولية ونظام ضريبة الدخل الذي يستمد قوته من كونه تشريع محلي يتمتع بالاستقلالية، ووجوب التطبيق بصرف النظر عما إذا كان يتوافق أو لا يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية، ومع ذلك فإن الجدول يشير إلى أن أفراد العينة يوافقون على قيام الهيئة العامة للزكاة والدخل بإجراء دراسة تحليلية لأهم الشركات التي سبق انبهارها من أجل التعرف على البنود التي يمكن التلاعب بها، وهذا سببه هو الاقتناع بأن مثل هذه الدراسة تجعل الفاحصين الضريبيين على وعي بهذه البنود ومن ثم التركيز عليها عند القيام بالفحص والربط الضريبي .

جدول رقم (٧) عدد الإجابات الخاصة بكل عبارة من عبارات المحور (السؤال) الرابع

( المتعلقة بتكليف معايير المحاسبة الدولية مع النظام الضريبي ) ونسبها المئوية والمتوسط المرجح والانحراف المعياري والاتجاه الخاص بكل عبارة

الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	موافق بشدة		موافق		لا أدري		غير موافق		غير موافق بشدة		العبارة
			%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
محايد	1.138	3.17	11.1	9	39.5	32	6.17	5	42	34	1.23	1	أن تصدر معايير المحاسبة الدولية والنظام الضريبي في آن واحد
محايد	0.622	2.99	0	0	16	13	69.1	56	12.3	10	2.47	2	محاولة توحيد الأهداف في كل من معايير المحاسبة الدولية والنظام الضريبي
موافق	1.118	3.98	33.3	27	49.4	40	7.41	6	1.23	1	8.64	7	اجراء دراسة تحليلية من قبل الهيئة العامة للزكاة والدخل لأهم الشركات التي سبق انبهارها من اجل التعرف على البنود التي يمكن التلاعب بها
محايد	0.679	3.37	0	0	45.7	37	48.1	39	3.7	3	2.47	2	تقييم النظام الضريبي بصورة دورية للوقوف على مدى توافقه مع معايير المحاسبة الدولية
محايد	0.636	3.35	0	0	42	34	51.9	42	4.94	4	1.23	1	محاولة جعل قواعد الفحص الضريبي متفقة مع معايير المحاسبة الدولية
محايد	0.611	3.37	8.89	36	38.5	156	36.5	148	12.8	52	3.21	13	الإجمالي

وبصفة عامة فإن الفاحصين الضريبيين يمثلون أغلب أفراد العينة، حيث كانت نسبتهم إلى مجموع أفراد العينة (٤٦%) تقريباً، ونظراً للخلفية العملية لدى هؤلاء الفاحصين والتي تقوم على ضرورة تطبيق نظام ضريبة الدخل ولأحته التنفيذية تطبيقاً حرفياً، فإنهم لا يرون ضرورة لوجود تكيف أو توافق بين معايير المحاسبة الدولية ونظام ضريبة الدخل، ولا يهتمون بأي من نقاط الخلاف بين النوعين.

### العلاقات بين المحاور

يوضح الجدول رقم (٨) العلاقات بين محاور الاستبيان الأربعة، وذلك باستخدام معامل بيرسون الخطي، ويشير الجدول إلى أن جميع معاملات الارتباط كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى (١%) أو (٥%)، وهذا يدل على تجانس جميع عبارات المحاور الأربعة وأنه لا يوجد تنافر بين عبارات كل محور وعبارات المحاور الأخرى.

جدول رقم (٨) العلاقات بين المحاور



المحور الأول	المحور الثاني	المحور الثالث	المحور الرابع	
1	.242*	.248*	.281*	المحور الأول
.242*	1	.287**	.544**	المحور الثاني
.248*	.287**	1	.293**	المحور الثالث
.281*	.544**	.293**	1	المحور الرابع

\* دال عند مستوي ٠,٠٥

\*\* دال عند مستوي ٠,٠١

### تحليل التباين

تم استخدام تحليل التباين لمعرفة ما إذا كان هناك اختلاف في آراء الذين أجابوا عن أسئلة الاستبيان حسب الفئة الوظيفية، حيث كان هناك ثلاث فئات هي: أعضاء هيئة التدريس، والفاحصون الضريبيون، والمحاسبون القانونيون. ويبين الجدول رقم ( ٩ ) بأنه كان هناك اختلاف في الآراء حول المحور الأول والمشمتم على أسئلة حول نشأة الاختلاف بين معايير المحاسبة الدولية ونظام ضريبة الدخل إذ كان هذا الاختلاف ذا دلالة إحصائية عند مستوى (١%)، أما المحاور الثلاثة الباقية فلا يدل التحليل الإحصائي على وجود تباين ذي دلالة إحصائية في الآراء حول كل منها، وهذا يعكس تجانس الآراء حل هذه المحاور. وقد يكون السبب في ذلك هو أن الخلفية المحاسبية للمستجيبين تكاد تكون متشابهة وإن اختلفت من حيث الدرجة العلمية ومستوى الخبرة.

جدول رقم (٩) تحليل التباين لمعرفة وجود اختلاف في الآراء حسب الفئة الوظيفية

العدد	المتوسط	الانحراف	قيمة ف	احتمال	الدلالة
-------	---------	----------	--------	--------	---------

الإحصائية	المعنوية		المعياري				
دال	0.000	13.120	0.46	3.50	26	عضو هيئة تدريس	المحور الأول
			0.48	3.74	37	فاحص ضريبي	
			0.64	2.98	18	محاسب قانوني	
			0.59	3.49	81	الإجمالي	
غير دال	0.376	0.989	0.51	3.12	26	عضو هيئة تدريس	المحور الثاني
			0.51	3.14	37	فاحص ضريبي	
			0.59	2.93	18	محاسب قانوني	
			0.53	3.09	81	الاجمالي	
غير دال	0.261	1.368	0.53	2.77	26	عضو هيئة تدريس	المحور الثالث
			0.50	2.91	37	فاحص ضريبي	
			0.51	2.67	18	محاسب قانوني	
			0.51	2.81	81	الاجمالي	
غير دال	0.068	2.789	0.62	3.44	26	عضو هيئة تدريس	المحور الرابع
			0.57	3.46	37	فاحص ضريبي	
			0.62	3.08	18	محاسب قانوني	
			0.61	3.37	81	الاجمالي	

## النتائج والتوصيات

تشير نتائج التحليل الإحصائي إلى موافقة المستجيبين لاستبيان الدراسة على أسباب نشأة الاختلاف بين معايير المحاسبة الدولية والنظام الضريبي، ولكن الاتجاه العام لآراء المستجيبين كان

محايداً فيما يتعلق بأهداف التوافق بين معايير المحاسبة الدولية والنظام الضريبي، وكذلك فيما يتعلق بأبرز نقاط الاختلاف بين هذه المعايير والنظام الضريبي ومتطلبات تكيف معايير المحاسبة الدولية مع النظام الضريبي في المملكة العربية السعودية، ولعل السبب في هذه النتيجة يعود إلى أن أغلب الذين أجابوا عن استبيان الدراسة كانوا من الفاحصين الضريبيين الذين يشكلون حوالي (٤٦%) من المستجيبين في هذه الدراسة، ونظراً للخلفية العملية لدى هؤلاء والناجئة عن الالتزام بتطبيق نظام ضريبة الدخل ولأئحته التنفيذية فإنه يبدو أنهم لا يرون ضرورة لوجود تكيف أو توافق بين معايير المحاسبة الدولية ونظام ضريبة الدخل الذي يعتبر تشريعاً واجب التطبيق والنفاد، كذلك فإنهم لا يهتمون بأي من نقاط الخلاف بين النوعين. ونظراً لمحدودية الوقت والامكانات وصعوبة الحصول على بيانات فعلية لمكلف ضريبي، فقد اكتفت الدراسة بطرح مثال افتراضي يبين الفرق في التطبيق بين الدخل المعد على أساس معايير المحاسبة الدولية والدخل الذي يمثل الوعاء الضريبي وفقاً لنظام ضريبة الدخل ولأئحته التنفيذية، واتضح من المثال أن الوعاء طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية كان أكبر منه طبقاً لنظام ضريبة الدخل، وقد يعزى ذلك إلى أن نظام ضريبة الدخل اشتمل على نصوص تجعل الوعاء الضريبي منخفضاً نسبياً وذلك من أجل اجتذاب الاستثمارات الأجنبية. وتوصي الدراسة بالقيام بهذه المقارنة ولكن على أساس عينة كافية من قوائم الدخل الخاصة بعدد من مكلفي الضريبة لمعرفة ما ينتج عن ذلك من فروق بين الوعاء المحسوب على أساس معايير المحاسبة الدولية، والوعاء المحسوب طبقاً لنظام ضريبة الدخل.

## المراجع باللغة العربية

- رضا، جاو حدو، وإيمان، حمدي جلييلة " الأثر الضريبي الناتج عن تبني المعايير المحاسبية الدولية، دراسة ميدانية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، فلسطين ٢٠١٤م،

ص ص ٣٣٩ - ٣٦٦.

- العباد، هيثم ممدوح حمدان والقشي، طاهر شاهر يوسف، " أثر تبني معايير المحاسبة الدولية في الشركات الأردنية على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشر " مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، مج ٤٧ ، ع ٧١ ، ٢٠٠٨ م ، ص ص : ٣٩١ - ٣٤٦ .
- عسيري، عبدالله بن علي، معايير المحاسبة السعودية بين التبني أو التوفيق مع معايير المحاسبة الدولية، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز ، الاقتصاد والإدارة ، مج ٢٧ ، ع ٢ ، ٢٠١٤ ، ص ص ٣٣ - ٦٨ .
- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، تبعات تبني المملكة لمعايير المحاسبة الدولية، ٢٠١١م.
- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، المعايير الدولية، معايير المحاسبة المعتمدة، متاحة على [www.socpa.org.sa](http://www.socpa.org.sa)

Branga ,Renata ,Nogueira, (2017)Effect of IFRS Adoption on Tax Avoidance. **Rovista Contabilidade & Finanacas** :Sao Paulo(Sept.Dec2017) pp407-424.

Chih -Wen Mao ;Wu ,Wen Chih.(May2018) Does the Government Mandated Adoption of International Financial Reporting Standards Reduce Income Tax Revenue? **International Tax and Public Finance**, New York, pp1-22.

Cordazzo, Michela,(2013) The Impact of IFRS on Net Income and Equity :Evidence from Italian Listed Companies; **Journal of Applied Accounting Research**; Leicester,vol.14,ISS1,pp54-73

Enthoven,A.(1969) Accountancy and Economic Development, **Finance and Development**,vol.6,no.2,pp16-23.

Hassan,N.(1998), The Impact of Socio Economic and Political Environment on Accounting System Preferences in Developing Economics. Sup 1;**Advances in International Accounting**, pp43-88 .

Jermakowics,E.K. (2004) "Effect of Adoption of International Reporting Standards in Belgium; The Evidence from Bel-20Companies",**Accounting in Europe**,vol.1,pp121-131.

Jim, Yan,(May 2018) The Effect of IFRS Adoption on Tax Expense and Information Content. Canadian Evidence, **Journal of Accounting and Finance**, West Balm Beach, vol.18. iss.2, pp26-39.

Lars,R. and Kenny S .(1998) Developing Countries Involvement in the IAS's Setting Process. Supplement 1;**Advances in International Accounting** , pp17-41.

Merghani,M., (1998),The Development of Accounting Standards in the Kingdom of Saudi Arabia; An International Accounting Standards

Perspective, Supplement 1; **Advances in International Accounting**, pp195-206.

Prera, M (1989), "Accounting in Developing Countries, ;Acase for Localized Uniformity; **The British Accounting Review**, vol.2, no2 pp141-185.

Yapa ,Prem WS ;Kraal ,Diane ;Joshi ,Mahesh, (2015), The Adoption of International Accounting Standards(IAS)12 Income Tax Convergence or Divergence with local accounting standards in selected ASEAN countries? **Australian Accounting Business &Finance Journal** ;Wollongong vol.9 ISS,1(2015), PP3-23.

Zaid, Syed I, The impact of IFRS adoption: A literature Review **The Journal of Theoretical Accounting Research**, New Rochelled, V1.10IISC.2 Spring. pp 116-141

# **The Impact of Adopting International Accounting Standards**

## **By Saudi Arabia on Determining Income Tax Base**

### ***Abstract***

The objective of this study was to investigate the impact of adopting the International Accounting Standards (IAS) by Saudi Arabia on determining income tax base.

To achieve this objective, a comparison was made between Income Tax Law and IAS regarding the items which have direct effect on tax base. Using a hypothetical example, it was demonstrated that the tax base according to Saudi Income Tax Law was lower than it was according to IAS. To gather the data of this study, a questionnaire was sent via Google to faculties in King Abdulaziz University, King Saud University, and Umm Alqura University, and to tax assessors at the General Authority of Zakat and Tax, and certified Public Accountants. The subjects were asked to express their opinions by choosing one of Likert-five-point scale answers ranging from “approve completely” to “disapprove completely”. The questions centered on the reasons of differences or agreement between IAS and Income Tax Law in general, and about items that affect tax base in particular. The data were analyzed using SPSS package. The subjects’ attitudes were generally in different about most of the questions of the questionnaire.

## ملحق الدراسة - الاستبيان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد :

نضع بين يديكم هذه الاستبانة كاداة لجمع البيانات لدراسة متعلقة باثر تبني معايير المحاسبة الدولية على الوعاء الضريبي في المملكة العربية السعودية ونظراً لدرائتكم وخبرتكم في هذا المجال فإنني أرجو التكرم بقراءة الاسئلة التي اشتملت عليها الاستبانة ثم تحديد درجة موافقتكم وذلك بوضع اشارة ( √ ) على المربع الذي يمثل درجة موافقتكم

ان مساهمتكم في هذه الدراسة بالاجابة بموضوعية على الاستبانة هو محل تقدير ويرجى ان يكون لكم فيه الاجر والثواب من الله تعالى

وأؤكد لكم أن اجابتم التي تتفضلون بها ستكون لأغراض هذه الدراسة فقط كما ان نتائج الدراسة ستكون متاحة في حالة رغبتكم في ذلك وذلك بوضع عنوانكم البريدي في المكان المخصص أدناه.

العنوان البريدي

الباحث

د/ عبد الله قاسم يمانى



## أولاً- بيانات عامة

الوظيفة :

عضو هيئة تدريس  محاسب قانوني  فاحص ضريبي

المرتبة العلمية أو الوظيفية ( ) فضلاً حدد

عدد سنوات الخبرة ( )

ثانياً : الأسئلة :-

السؤال الاول : ما أسباب نشأة الاختلافات بين معايير المحاسبية الدولية والنظام الضريبي في المملكة السعودية :

1- اختلاف الأهداف الضريبية عن الاهداف المحاسبية :

أوافق بشدة،  أوافق،  لا أدري ،  لا أوافق،  لا أوافق بشدة

2- اختلاف توقيت صدور النظام الضريبي والمعايير المحاسبية ( مما يؤدي الى الأخذ ببعض الأحداث الاقتصادية محاسباً وعدم الأخذ بها ضريبياً ):

أوافق بشدة،  أوافق،  لا أدري،  لا أوافق،  لا أوافق بشدة

3- اختيار السياسات المحاسبية الناتجة عن ادارة الأرباح:

أوافق بشدة،  أوافق،  لا أدري،  لا أوافق،  لا أوافق بشدة

4- وجود الاعفاءات الضريبية :

أوافق بشدة،  أوافق،  لا أدري،  لا أوافق،  لا أوافق بشدة

5- صعوبة اشتراك الدول النامية في وضع المعايير المحاسبية الدولية مما يؤدي الى الشعور بالمقاومة تجاهها:

أوافق بشدة،  أوافق،  لا أدري،  لا أوافق،  لا أوافق بشدة

السؤال الثاني : ما هي أهداف التوافق بين معايير المحاسبية الدولية والنظام الضريبي؟

1- امكانية جذب الاستثمارات الخارجية:

أوافق بشدة  ، أوافق  لأ ادري  ، لأ اوافق  ، لأ اوافق بشدة

2- مسايرة الدول المتقدمة في الاخذ بمتطلبات المعايير المحاسبية الضريبية:

أوافق بشدة  ، أوافق  لأ ادري  ، لأ اوافق  ، لأ اوافق بشدة

3- التقليل من التهرب الضريبي والمنازعات الضريبية

أوافق بشدة  ، أوافق  لأ ادري  ، لأ اوافق  ، لأ اوافق بشدة

4- تحسين اداء الادارة الضريبية

أوافق بشدة  ، أوافق  لأ ادري  ، لأ اوافق  ، لأ اوافق بشدة

5- صياغة النظام الضريبي بناء على اساس علمي سليم وهو العمل بما جاء في معايير المحاسبية الدولية

أوافق بشدة  ، أوافق  لأ ادري  ، لأ اوافق  ، لأ اوافق بشدة

السؤال الثالث :- ماهي ابرز نقاط الاختلاف بين معايير المحاسبية الدولية والنظام الضريبي ؟

1- تحويل الحقوق والديون بالعملة الاجنبية

أوافق بشدة  ، أوافق  لأ ادري  ، لأ اوافق  ، لأ اوافق بشدة

2- القمة العادلة وإعادة تقويم الأصول .

أوافق بشدة  ، أوافق  لأ ادري  ، لأ اوافق  ، لأ اوافق بشدة

3- التغييرات في الطرف المحاسبية وتصحيح الاخطاء

أوافق بشدة  ، أوافق  لأ ادري  ، لأ اوافق  ، لأ اوافق بشدة

4- طرق حساب استهلاك الاصول الثابتة

أوافق بشدة  ، أوافق  لأ ادري  ، لأ اوافق  ، لأ اوافق بشدة

5- معالجة تكاليف البحث والتطور

أوافق بشدة  ، أوافق  ، لأ ادري  ، لأ اوافق ،  لأ اوافق بشدة

6- تكاليف الصيانة الرئيسية

أوافق بشدة  ، أوافق  ، لأ ادري  ، لأ اوافق ،  لأ اوافق بشدة

7- تكاليف الاقتراض

أوافق بشدة  ، أوافق  ، لأ ادري  ، لأ اوافق ،  لأ اوافق بشدة

8- التسجيل المحاسبي للقرض الايجاري

أوافق بشدة  ، أوافق  ، لأ ادري  ، لأ اوافق ،  لأ اوافق بشدة

السؤال الرابع : ما هي متطلبات تكييف المعايير المحاسبة الدولية مع النظام الضريبي في المملكة العربية السعودية .

1- ان تصدر معايير المحاسبة الدولية والنظام الضريبي في ان واحد.

أوافق بشدة  ، أوافق  ، لأ ادري  ، لأ اوافق ،  لأ اوافق بشدة

2- محاولة توحيد الاهداف في كل من معايير المحاسبة الدولية والنظام الضريبي

أوافق بشدة  ، أوافق  ، لأ ادري  ، لأ اوافق ،  لأ اوافق بشدة

3- اجراءات دراسة تحلية من قبل الهيئة العامة للزكاة والدخل لاهم الشركات التي سبق انهيارها من اجل فهم أهم البنود التي يمكن التلاعب بها.

أوافق بشدة  ، أوافق  ، لأ ادري  ، لأ اوافق ،  لأ اوافق بشدة

4- تقييم النظام الضريبي بصورة دورية للوقوف على مدى توافق مع معايير المحاسبة الدولية .

أوافق بشدة  ، أوافق  ، لأ ادري  ، لأ اوافق ،  لأ اوافق بشدة

5- محاولة جعل قواعد الفحص الضريبي متفقة مع معايير المحاسبة الدولية

أوافق بشدة  ، أوافق  ، لأ ادري  ، لأ اوافق ،  لأ اوافق بشدة